صحيفة دولية: ارتفاع معدلات البطالة والفقر في عدن

الأمناء/ صحيفة العرب اللندنية:

عمَّق شلل الاقتصاد في اليمن مع استمرار الصراع العسكري للعام التاسع تواليًا محن الناس بشكل كبير، وساهم في تغذية معدلات البطالة والفقر مع توقف مظاهر الأعمال والمشاريع تقريبا، في ظل غياب أي حلول جذرية لتوفير التمويلات بشكل دائم.

وتختزل معاناة عمال الأجر اليومي الذين يواجهون البطالة والجوع مع ركود المشاريع بمناطق سيطرة الحكومة اليمنية، والتي توشك احتياطاتها النقدية على النفاد، مظاهر الكآبة التي أضحى عليها اقتصاد البلاد.

ويواجه البلد حربا أهلية بين قوات الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا والحوثيين منذ أواخر عام 2014، مما خلف آثارا مدمرة على المواطنين في كل مناحي الحياة، وتفاقمت محنهم أكثر مع الأزمة الصحية ثم تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية.

ويترصد الشاب الثلاثيني سعيد علي أحمد، وهو جالس على رصيف بأحد الشوارع الرئيسية في عدن العاصمة المؤقتة للبلاد، وصول أي شخص يطلب عمالا لاختياره، على أمل أن يجني بعضا من المال يستطيع به توفير أبسط احتياجات أسرته.

وإلى جانب الشاب أحمد يفترش المئات من العاملين بالأجر اليومي الأرصفة منذ ساعات الصباح الأولى حتى المساء بالمدينة الساحلية وغيرها من مدن البلاد. ويجلسون في أماكنهم المعتادة حاملين معدات العمل في مجالات مختلفة كالبناء والسباكة والحفر.

وأكد أحمد الذي يبلغ 35 عاما لوكالة رويترز إنه يخرج يوميا في الصباح الباكر بحثا عن عمل. وأشار إلى قلة فرص العمل المتاحة أمامه خلال الفترة الماضية وهو واقع لم تشهده المدينة من قبل.

وأوضح أن نشاط المقاولات وشركات البناء لم يتوقف على الإطلاق، إلا للضرورة القصوى ولفترات قليلة جدا، حتى وقت قريب في عدن مع تدفق المغتربين من الخليج للاستثمار وإنشاء مشاريع وإقامة منازل خاصة بهم.

وكان أحمد حينها يتنقل للعمل بشكل متواصل من منطقة إلى أخرى في ظل ازدهار حركة العقارات وأعمال البناء، لكنه قال إنه "منذ العام الماضي تغير الوضع وازداد سوءا العام الجاري".

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن واحدا من كل عشرة أشخاص في اليمن يعتمد على تحويل الأموال لتلبية الاحتياجات الأساسية.

وقال الباحث المتخصص في الشؤون الاقتصادية وحيد الفودعي لرويترز إن "عمّال الأجر اليومي يعانون من صعوبات هائلة بسبب الحرب الدائرة في البلاد وتداعياتها الكارثية على مختلف الأصعدة وما نتج عنها من تضخم وفقدان الريال اليمني لقيمته الشرائية".

وأوضح أن الركود الاقتصادي أثر على هذه الفئة بشكل كبير سواء من ناحية محدودية فرص العمل أو من ناحية عدم القدرة على إدارة احتياجاتهم اليومية وتلبية متطلباتهم من مأكل ومشرب وإيجار ودواء وغيرها، مما أدى إلى تفشي البطالة والفقر.

ويقول عبدالوهاب أحمد (40 عاما) الذي يعمل في البناء في منطقة الشيخ عثمان بعدن، لرويترز إنه يكابد يوميا من أجل توفير لقمة العيش لأسرته المكونة من سبعة أفراد.

ويروي أنه كان يعمل كل أيام الأسبوع في السابق ويجني أسبوعيا ما بين 150 و200 ألف ريال (150 دولارا)، لكنه يعمل حاليا يوما أو يومين ويحصل على أقل من نصف ما كان يجنيه من قبل.

وعزا ذلك إلى الركود الكبير في قطاع البناء والعقارات بعدن، فضلا عن الإجراءات الحكومية المعقدة للحصول على تراخيص البناء في بلد يعاني من تداعيات الحرب لسنوات.

وتقدر مصادر محلية وأخرى نقابية أن عدد العمال الذين تأثروا بشكل مباشر جراء استمرار الصراع بالبلد، المصنف أحد أفقر الدول العربية، يصل إلى أكثر من تسعة ملايين.

كما تشير بيانات رسمية صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة إلى خروج أكثر من نصف المنشآت الصناعية عن الخدمة وتوقفها عن العمل منذ اندلاع الحرب، وأن أكثر من 65 في المئة من العاملين بمنشآت القطاع الخاص تم تسريحهم.

وأرجع محمد مصطفى ياسين المهندس المعماري والمقاول في عدن حالة الركود إلى وقف البناء في الأراضي غير المرخصة وعدم إيجاد حلول لها.

وقال إن "المباني من دور أو أكثر في أراض غير مرخصة يُمنع الآن البناء فيها، فضلا عن دفع رسوم باهظة لإخراج تصاريح بناء للأراضي الرسمية، وابتزاز ودفع مبالغ خارج إطار الرسوم القانونية بهدف إنجاز المعاملة".

وعزا مسؤول بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن تراجع الأعمال الحرة وتوقف العشرات من المشاريع الخدمية والتنموية للحكومة، كإنشاء الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها، إلى توقف تمويلات البنك الدولي وعدد من الدول المانحة.

وأكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد سعيد الزعوري خلال الدورة 111 لمؤتمر العمل الدولي والتي عقدت الأسبوع الماضي في جنيف أن معدل البطالة زاد إلى 60 في المئة أغلبهم من الشباب.

وقال "رصدنا فقدان عشرات الآلاف من المواطنين لأعمالهم، في المقابل زادت نسبة عمالة الأطفال وسط انهيار العملة اليمنية وعجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين بسبب قلة المساعدات والتمويلات الدولية".

ووفقا للبنك الدولي، يحتاج نحو 21.6 مليون شخص في اليمن إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية في عام 2023، مع وجود 19 مليون مواطن إما في أزمة من الأزمات، أو في حالة من حالات الطوارئ، أو في مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي.

واستطاعت الأمم المتحدة جمع 1.2 مليار دولار فقط من أصل 4.3 مليار دولار ضرورية لمواجهة هذه الأزمة.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي بعثة المؤسسة إلى اليمن الأسبوع الماضي إلى أن التضخم في أسعار الغذاء وصل إلى 45 في المئة خلال العام الماضي.

وأدت الحرب إلى خسارة اقتصاد البلاد نحو 126 مليار دولار، في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والاقتصادية بالعالم، حيث يعتمد معظم السكان البالغ عددهم نحو 32 مليونا على المساعدات.

«الوضع الاقتصادي» خيار أعداء الجنوب الوحيد.. ولكن!

ما الذي يجب فعله لتجنيب شعب الجنوب مأساة التدهور المعيشي؟

«الأمناء» كتب / علاء عادل حنش:

ليس بمقدور أحد تجاهل أو إنكار الأزمة المعيشية التي تعصف بمحافظات الجنوب اليوم بشكل ممنهج ومُتعمد، وهذا السيناريو المُعد سلفًا لا يحدث اليوم فقط، بل كانت السنوات الماضية شاهدة على مثل هكذا سيناريوهات تظهر في وقت سياسي وعسكري معين، وبشكل مرتب من عناصر الدولة العميقة، وفي عدة نواحي واتجاهات، فقد عشنا أزمة اليوم في 2017م، و 2018م، و 2019م، و 2020م، و 2021م، وكدًا في العام المنصرم 2022م، ولم يسلم شعب الجنوب من سيناريو «افتعال الأزمات» خلال تلك الأعوام كلها، وكان الهدف الأساسي «إخضاع شعب الجنوب، وإيجاد شرخ بين أبناء الجنوب والمجلس الانتقالي الجنوبي»، ولكن كانت كل تلك المحاولات تذهب نحو الفشل.

اليوم يتكرر السيناريو في عام 2023م، ولكن هذه المرة اختلف، ففي عامي (2022م، و 2023م) دخل الانتقالي الجنوبي في شراكة سواء في مجلس القيادة الرئاسي، أو في حكومة المناصفة، فزادت شهوة أعداء الجنوب وعناصرهم في الدولة العميقة في ضرب اللحمة الجنوبية، وتفتيت صف الجنوب، وزعزعة ثقة الشعب بحامل قضيته «الانتقالي»، فكانت أحد أهم خياراتهم استخدام - وللأسف الشديد - بعض ضعفاء النفوس من أبناء جلدتنا لتنفيذ ما يخططون له، وكان أول بدايات ذلك المخطط كيفية تجاوز الوجع والصدمة التي أصابتهم جراء نجاح الحوار الوطني الجنوبي، وخروجه بقرارات تاريخية، وميثاق وطني جنوبي، وكذا انضمام عدد من المكونات السياسية الجنوبي إلى سفينة «المجلس الانتقالي الجنوبي»، وإعادة هيكلة المجلس وضم قيادات جنوبية بارزة إلى قوامه كان من ضمنهم نائبا رئيس المجلس الرئاسي (المحرمي، والبحسني)، فكان تخطيطهم لتجاوز ذلك الوجع إثارة مواضيع عفى عنها الزمن، فظهروا بأشخاص ومكونات صغيرة لا يوجد لها أي تأثير لإثارة موضوع «دولة حضرموت المستقلة»، فكانت الصفعات مدوية لهم بعد الاستقبال الحافل لأبناء حضرموت للرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزُبيدي، والرسائل التي وجهها الرئيس الزُبيدي من أرض الأحقاف، وكذا الاحتفالات واللقاءات التي احتضنتها حاضرة محافظة حضرموت (مدينة المكلا)، إلى جانب انعقاد الدورة السادسة للجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي، وما خرجت به من قرارات وتوصيات، فكانت كل تلك الأحداث تلقاها الأعداء خلال أسبوع جعلتهم يصلون إلى هستيريا فظيعة ظهرت أمام الجميع من خلال كتاباتهم عبر وسائل إعلامهم المختلفة.

لم يستسلم أعداء الجنوب، فقاموا بإثارة موضوع «المهرة وسقطرى"، وأنهما تريدان أن تكونا «دولة»، فجاء الرد المزلزل من أبناء المهرة وسقطرى لتخرص ألسنتهم، وبعدها حاولوا تحريك مكتب «طارق عفاش» السياسي اليمني في محافظة شبوة، فجاء الرد أيضًا من أبناء شبوة أنفسهم.. حينها أدركوا أن شعب الجنوب من أقصاه إلى أقصاه يقف على قلب رجل واحد، ويحمل هدفا واحدا، وشعارا واحدا «استعادة دولة جنوبية كاملة السيادة».

بعد فشلهم في الجانب السياسي والإعلامي، حاولوا التحرك في الجانب العسكري، فكانت هناك محاولات لاختراق الجنوب من أي جبهة فلم يتمكنوا، فذهبوا إلى محاولة الزج بعناصر إرهابية إلى الجنوب، ففشلوا أمام يقظة أبطال القوات المسلحة الجنوبية، لينتهي بهم الأمر إلى التحرك في مناطق تواجدهم في «وادي حضرموت» و«المهرة» في محاولة لإرباك الوضع، وإرسال رسائل تخويف لشعب الجنوب وقياداته وقواته المسلحة، لكنهم تناسوا أن الجنوب واجه وهزم قوات أكبر وأقوى من تلك المتواجدة في هاتين المنطقتين.

الآن، وبعد فشلهم في الجوانب (السياسية، والعسكرية، والإعلامية)، اتجه أعداء الجنوب وعناصرهم في الدولة العميقة إلى الوضع الاقتصادي، فهو الجانب الوحيد الذي يستطيعون من خلاله إرباك الوضع، فخلال أسابيع فقط تدهورت العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وشهدت الخدمات تدهورًا كبيرًا، إلى جانب توقف المرتبات وارتفاع الأسعار.

نعترف أن الجانب الاقتصادي هو العائق الوحيد الذي بات يعاني منه الجنوب وشعبه، وهو أهم جانب بلا شك، لكنه أصعب جانب، فالاقتصاد ليس بمقدورك إدارته بسهولة، ليس لعدم وجود الكوادر أو ما شابه ذلك، ولكن لأن دهاليز الاقتصاد كانت وما زالت تحت سيطرة أعداء الجنوب وعناصرهم في الدولة العميقة منذ ما بعد حرب صيف 1994م، وهنا لا أحاول التبرير، بل شرح الواقع وإيضاحه.

لكن، وإن كان الأمر كذلك، فهذا لا يعفينا من عمل المستحيل لأجل تجنيب شعب الجنوب ويلات الأزمات ومعاناتها وقساوتها، وهو ما يجب أن تدركه قياداتنا السياسية والاقتصادية.

نتفق أن هناك أخطاء وهفوات من بعض قيادتنا، سواءٌ في الجانب العسكري أو السياسي أو الاقتصادي، وهو أمر بديهي، فلم نُخلق كاملين، ومن يُخطئ يعمل ويتعلم، لكننا في ذات الوقت لن نسمح لأي أخطاء مُتعمدة ومستمرة ومتكررة تحدث.

ما يجب أن ندركه جيدًا، أن المرحلة التي وصل إليه الجنوب وقضيته تكاد تكون المرحلة النهائية، وبات تحقيق حلم شهدائنا وجرحانا المتمثل في استعادة دولة الجنوب كاملة السيادة أقرب من أي وقت مضى.

لكن يجب أن لا نغفل عن حال الشعب الجنوبي العظيم، فالشعب أساس نجاح الثورات، وشعب الجنوب شعب جبار، صبور، مكافح، ويجب أن نقيم الدنيا ولا نقعدها كي يعيش شعبنا الجنوبي الصامد بوضع وحال أفضل مما هو عليه اليوم من تدهور معيشي فظيع.